

يبدأ مناقشه السبت بحضور الجانب الحكومي:

مجلس النواب يُستكمل استعراضه لتقدير لجنة دراسة المواريثة العامة للدولة



■ صنعاء/سهام
استكمل مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس استعراضه لتقدير اللجنة البرلمانية الخاصة المكلفة بدراسة مشروع المواريثات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٣.

حيث ثوّت اللجنة في تقريرها إلى أن البيان المالي أعد سياسة مالية توسيعية ترتكز على زيادة حجم الإنفاق الجاري وارتفاع جهد المواريثة دون أن تجد اللجنة ما يغدوه تقييمًا مدققًا في زيارة الموارد الدائمة والإسراف في التناول فيما يتعلّق بالإنفاق في حجم تقييم الإيرادات العام ٢٠١٢.

وأشار تقرير اللجنة إلى إغفال البيان المالي بعد من المركبات والحاور الإساسية التي ت Abuse دوراً هاماً في تحقّق أهداف المواريثات وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتي إن

أبّرها التطوير والإصلاح الإداري والمؤسسي،

وتعزيز المكرم الرشيد، الشفافية، ومحاربة الفساد،

ومحاور أخرى رصينة تعزّز وزيادة قدرة

الاقتصادي على النمو والتقدّم.

وقالت اللجنة إلى أن النمو الاقتصادي وتحقيق

معدلات مرتفعة ومستدامة منه في صدارة أولويات

وافتتاحيات الحكومات بعد أن أظهرت التجارب

العالية مدى فعّلتها وتأثيرها هذا على جاهز جهود

تحقيق التقدّم الاقتصادي والاجتماعي والتنموي.

وأفادت اللجنة في ضوء انتشالها حول القطاعات

الاقتصادية الأكبر تأثيرًا بتراجع معدل نمو الناتج

والحالي المتدهور والافتقار إلى تطبيق إجراءات

الأخيرة التي أخذتها الحكومة خلال العام

الماضي، والتي سبّبت تدهورًا في اقتصاد

قدرة هذه القطاعات على النمو.

فقد أشارت رود المكرونة إلى تعرّض جميع

القطاعات كالزراعة والصناعة والخدمات

وانتاج الأسلحة والصواريخ وخدمات

الاستثمار والتجارة والصناعة والخدمات

التي تتقدّم في توقعاتها للنمو الاقتصادي

والفنية وارتفاع أسعارها وارتفاع التباين

وراء اللجنة البرلانية في تقريرها أن الدور

الحكومي لم يتحقق رغم دعمه و وجوده وافرًا

في تطبيق الخطوات الإصلاحية وتحسين

البيئة على مستوى إنتاجيتها وتنمية

وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتحسين القدرة على احتضان وتنمية

وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية